



S.O.L.I.D.E

بيروت ١١ تشرين الثاني ٢٠٠٢

ذكرت جريدة الشرق الأوسط في خبر كتبه الأستاذ ابراهيم عوض بتاريخ السبت ٩ تشرين الثاني ٢٠٠٢ ما مفاده أنه نقلا عن وزير الداخلية السوري السيد علي حمود فإن لجنة أهالي المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية لم تكن على موعد معه حين توجهت الى سوريا يوم السبت في ٢ تشرين الثاني ٢٠٠٢ وأنه يوجد هناك جهات تستغل هذا الموضوع من أجل النيل من سوريا سياسيا. وأضاف الخبر نقلا عن مدعي عام التمييز الأستاذ عدنان عضوم أنه لا يوجد في السجون السورية من اللبنانيين سوى عشرون معتقلا سياسيا.

"دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين - سوليد" ترى أنه من واجبها ومن الضروري توضيح ما يلي حتما لكل ما يشاع زورا حول هذه القضية الإنسانية الحساسة:

١- وزير الداخلية السوري السيد علي حمود هو من استقبل وفد الأهالي في مكتبه بتكليف من الرئيس بشار الأسد يوم ٢٢ تموز ٢٠٠٢ وكان اللقاء من دون موعد مسبق ومن دون اتصالات تحضيرية. والسيد علي حمود هو من طلب من الأهالي تسليمه لائحة بالأسماء وطلب منهم استمهاله فترة ثلاثة أشهر يقوم من بعدها بإعطاء جواب عن مصير أبنائهم وأحبائهم. فترة الأشهر الثلاث ، وهي فترة طويلة نسبيا، مرت من دون أن يقوم أحد بالاتصال بالأهل أو الاعلان عن تحرك جدي وفعال من أجل كشف مصير أقرانه من هم على اللائحة.

٢- لجنة الأهل ومن بعد انتهاء المهلة المحددة بعشرة أيام قامت بالاتصال بوزارة الداخلية السورية لتحديد موعد للقاء الوزير وأخذ جواب منه. الموعد حدد يوم السبت في ٢ تشرين الثاني ٢٠٠٢ والوزارة تدعي الآن ومن بعد ما تبين جسامه الخطأ الذي ارتكب على الحدود أنه لم يكن هناك أية موعد. لن ندخل في جدل عقيم حول وجود أو عدم وجود موعد مع الأخذ بعين الاعتبار أنه من واجب الوزير واحتراما للتعهد الذي تعهده أن يعطي جوابا بعد مرور المدة التي حددها بنفسه أو أن يكلف شخصا آخر القيام بهذه المهمة، لكن ما يقلقنا وما لا يمكن السكوت عنه هو ما حصل من اهانة وطرد على الحدود السورية بحق مواطنين لبنانيين مسالمين. خمسون لبنانيا يحملون أوراق ثبوتية صحيحة وصالحة لمعاملات الدخول منعوا وردوا بطريقة غير مبررة وغير انسانية علما أنهم لا يريدون سوى دخول الأراضي السورية بشكل مسالم لمقابلة وزير الداخلية. نيتهم لم تكن النظار أو الاخلال بالأمن كانت فقط من أجل الزيارة فما هي حجة المنع التعسفي من الدخول إذا سلمنا جدلا بأنه لا يوجد موعد محدد مع الوزير؟ وهل شرط زيارتهم لسوريا هو حصولهم على هذا الموعد؟

٣- الحديث عن الاستغلال السياسي لهذه القضية هو لازمة كلامية يستعملها دائما من يريد الهروب من مواجهة هذه القضية الإنسانية. تسييس الموضوع يكون عندما يقوم الأهل بالخضوع لمعطيات السياسة الخاطئة التي تطلب منهم السكوت عن قضية أبنائهم في موازنة أوضاع محلية واقليمية ضاغطة. الأهل لا يطلبون من النظام السوري تغيير طبيعته ولا يهمهم هذا الأمر ولا يطلبون من سوريا تغيير سياستها العامة أو تغيير مواقفها المحلية والاقليمية والدولية كل ما يطلبونه هو الافراج عن المعتقلين من أحبائهم ومعرفة مصير ضحايا الاخفاء القسري منهم. الأيام والسنين تمر والمعتقلون يعيشون ظروفًا قاسية والجريمة تكمن في خضوع الأهل لسياسة التعمية والمماطلة والنفي لا في مطالبتهم بما هو أبسط حقوقهم الإنسانية.

٤-المعلومات المستقاة من التصاريح الرسمية وخاصة الصادرة عن مدعي عام التمييز القاضي عدنان عضوم بخصوص قضية المعتقلين اللبنانيين على يد القوات السورية العاملة في لبنان تصنف في خاتمة التضارب والضياع وتعمية الحقيقة وهي أقل ما يمكن قوله في هذه الحال. وتوضيحا لذلك نذكر أن حضرة مدعي عام التمييز صرّح بتاريخ ١٢ كانون الأول ٢٠٠٠ بأن ملف المعتقلين قد أفل بعد الافراج عن ٤٦ معتقلا سياسيا لبنانيا بقرار من الرئيس بشار الأسد. ثم عاد ونشر بتاريخ ١٦ كانون الأول ٢٠٠٠ لائحة بأسماء ٩٥ لبنانيا في السجون السورية محكومين بجرائم عادية. اليوم تنشر الشرق الأوسط تصريحاً نقلا عن الأستاذ عضوم يقول فيه بوجود ٢٠ معتقلا لبنانيا سياسيا في سوريا. فمن أين أتى العشرون إذا كان الملف قد أفل؟ وهل هذا يعني أننا أمام عشرين حالة جديدة؟ من هم هؤلاء وهل باستطاعتنا الحصول على لائحة بأسمائهم؟ إن على النيابة العامة التمييزية بإسم القانون اللبناني وكما تنص المادة ١٣ من الاعلان العالمي لحماية كل الأشخاص من الاخفاء القسري (... عندما يكون هناك أرضية منطقية للتصديق أن حالة إخفاء قسري قد حصلت، يجب على الدولة وبشكل فوري تحويل المسألة الى السلطة المخولة بهذا النوع من التحقيقات حتى ولو لم يكن هناك شكوى رسمية ...) أن تقوم بالتحقيق والاستقصاء بشكل جدي وشفاف قبل الإدلاء بتصاريح سياسية لا تخدم على حل هذه القضية الصعبة وهنا نشير الى نص المادة الخامسة من الاعلان العالمي المذكور آنفا التي تقول: "... الاخفاءات القسرية تضع تنفيذها والدولة والسلطات الحكومية التي تنفذ هكذا اخفاءات أو توافق عليها أو تحملها مسؤولين أمام القانون المدني ..."

٥-هناك اعتراض من قبل مرجعيات رسمية كثيرة، لبنانية وسورية، على اللوائح الاسمية المقدمة من قبل الأهل والمنظمات غير الحكومية سواء كانت محلية أو عالمية، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى نحن نعلم أن هناك حالات اعدام اعلن عنها في السجون السورية مثل حالة داني منصوراتي وخديجة بخاري ولكننا لم نلمس دليلا على حصول مثل هذه الاعدامات، كما أننا نعلم بحصول حالات وفاة في السجون السورية منها من سلمت الجثة الى الأهل مثل حالة عادل عاجوري وخالد عزالدين العس ومنهم من لم تسلم جثته وهناك أيضا حالات اعتقال يسمح فيها للأهل بالزيارة وحالات تمنع عنها الزيارات، لذلك وبناء على ما تقدم نرى من الضروري وحسما لكل جدل إعادة التذكير بالتوصية التي تقدمنا بها الى لجنة حقوق الانسان في الأمم المتحدة بتاريخ ٣٠ آذار ٢٠٠١ التي تطالب الحكومة السورية بالشفافية في موضوع المعتقلين عبر نشر لائحة دقيقة، شاملة ومفصلة بأسماء كل اللبنانيين الذين اعتقلوا على يد القوات السورية في لبنان منذ العام ١٩٧٦ حتى الآن مع الاشارة فيها الى: من اعدم في السجن، من مات بسبب المرض أو التعب، من تم اعتقاله من قبل أجهزة الأمن اللبنانية وسلم لاحقا الى السلطات السورية، من تم اعتقاله على يد الميليشيات اللبنانية وحوّل الى السلطات السورية، من تم اعلان الافراج عنه لكنه بقي في السجن، من أفرج عنه وأخيرا من لا يزال حيا قيد الاعتقال. هذه اللائحة تضع حدا نهائيا لكل اللغط القائم حول الأسماء وتفتح الباب أمام حل انساني وقانوني لهذه القضية.

"دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين - سوليد"